

ملاحظات مندوبي الوفود العربية
إلى مؤتمر فلسطين العربي – البريطاني
رداً على بيان رئيس القضاة
*1939 /2/27

أصغى مندوبو الوفود العربية في اللجنة المعينة لبحث مكاتبات مكماهون بأعظم عناية إلى البيان الذي أدلى به رئيس القضاة في الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة في 24 فبراير 1939، وقرأوا بإمعان المذكرة المكتوبة في التاريخ نفسه، بعنوان "مكاتبات مكماهون" وهي التي سلمت إليهم في آخر تلك الجلسة .

ويود مندوبو العرب أن يثنوا ثناءً مخلصاً على العناية الشديدة التي تناول بها رئيس القضاة الموضوع، وأولاه إياها، وأن يعربوا عن ارتياحهم العظيم إلى أن يوافقهم على أهمية بعض العهود الأخرى التي قطعتها بريطانيا للعرب في أثناء الحرب، مهما يبلغ من مخالفته لهم في تفسير المكاتبات.

ومن دواعي الارتياح الخاصة لهم أن رئيس القضاة رأى من الواجب أن ينوه بأهمية الرسالة التي أبلغها الكومندر هوجارث إلى الملك حسين في يناير سنة 1918 والتصريح الإنجليزي الفرنسي الصادر في نوفمبر 1918 .

على أن مندوبي العرب في الوقت نفسه يدهشهم ويؤسفهم أن يروا رئيس القضاة يأخذ بوجهة النظر القائلة إن فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى في مكاتبات مكماهون أن تعترف فيها باستقلال الحكومات العربية وتأييده. وهم يعتقدون – بعد درس البيان

*المصدر: أيوب، سمير، "وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، الجزء الثالث، مرحلة سطوة الوعي بالخطر"، ط 1، (بيروت: دار الحداد، 1984)، ص 255 – 263.

والمذكورة المشار إليهما، بعناية أن رئيس القضاة لعله فاته المدلول الحقيقي لمكاتبات تبودلت كلها باللغة العربية. وقد تداول أحد مندوبي العرب - رغبة في إصلاح هذه الأغلاط وإزالة آثارها - مع الخبير الذي ندبته حكومة جلالته، وقدم إليه بياناً بالأغلاط التي وقعت في الترجمة، وبما بين النص العربي، والنص الرسمي الإنجليزي من التفاوت. ورغبة في إزالة كل وهم آخر ممكن، يرى مندوبو العرب أن من واجبهم أن يقدموا ملاحظات إضافية أخرى .

وفي سبيل الوضوح والجلء سِراعى هنا التمييز الذي نبه إليه رئيس القضاة بين عبارة المكاتبات نفسها من ناحية، والظروف المحيطة بها من ناحية أخرى. ولهذا ينوي مندوبو العرب أن يتناولوا هذين الجانبين على الترتيب، وأن يدعوا السير متشيل ماكديونيل رئيس القضاة السابق في فلسطين - وقد تفضل فقبل أن يساعدهم ويمدهم برأيه في النواحي القانونية للموضوع أمام اللجنة - أن يلقي بياناً .

ويود مندوبو العرب أن يقدموا الملاحظات الآتية على الظروف المحيطة بالمكاتبات :

قال رئيس القضاة في الفقرة السابعة من مذكرته إنه نظراً للصفة المقدسة لفلسطين، فإن من الواضح أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق ولا سلطة في سنة 1915 يخولانها أن تعد، في حالة نجاح الحلفاء في أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضاً لها مثل هذه الأهمية للعالم المسيحي، وأن يسلموها إلى دولة إسلامية أخرى مستقلة، من غير أن يحصلوا أولاً على كل نوع من الضمانات لحماية الأماكن المقدسة من مسيحية ويهودية، وكفالة حرية الوصول إليها على الأقل بقدر ما كان ذلك مكفولاً في عهد الأتراك أنفسهم. ويستنتج سيادته من ذلك أن مما لا يتصور أن يكون السير هنري مكماهون قد قصد أن يعطى الشريف وعداً لا قيد فيه ولا شرط، بأن تكون فلسطين داخلية في منطقة الاستقلال العربي، ثم يعزز رئيس القضاة استنتاجه هذا بقوله: إن كون مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر، يبين بلا أدنى شك أن السير هنري مكماهون لم يقصد أبداً أن يفهم أحد من كتابه أن فلسطين داخلية في المنطقة الموعودة .

ويقرر مندوبو العرب بكل احترام أن هذا الاستنتاج قائم على خطأ مادي في تصور الموقف، وذلك:

أولاً لأن سلامة الأماكن المقدسة، وحرية الوصول إليها، منصوص عليهما بصراحة في معاهدة برلين، المعقودة سنة 1878، وهي معاهدة دولية معترف بها في أوسع نطاق، ومقيدة بها تركيا، وهي تسري من تلقاء نفسها على كل دولة ينتقل إليها ما كان للدولة العثمانية من سيادة في فلسطين. وثانياً لأن نص المكاتبات نفسها يبين بجلاء أن المقرر أن تنتفع حكومات الدول العربية المستقلة بالمشورة البريطانية، وبمساعدة الموظفين البريطانيين في إقامة نظام حكم صالح، وهذا وحده كان ضماناً كافياً، ينتفي به كل خطر، كائناً ما كان، على الأماكن المقدسة من الحكومات العربية المستقلة، حين تقوم دولها. وثالثاً لأن السير هنري مكماهون وضع تحفظاً صالحاً فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، وذلك في كتابه المؤرخ في 24 أكتوبر 1915، وفيه يقول "إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي، وتعترف بوجوب منع التعدي عليها".

ومندوبو العرب عاجزون عن أن يفهموا ما يقصد إليه رئيس القضاة بقوله: إن مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر. ذلك أن الأمر لا يقتصر على أن حماية الأماكن المقدسة، وحرية الوصول إليها، منصوص عليهما في وثيقة دولية، بل إن السير هنري مكماهون نفسه ضمن كتابه إلى الشريف حسين ضماناً صريحاً ومؤكداً لم يعترض عليه الشريف حسين، ولم يجادل فيه بخلاف. ومن الأدلة القاطعة على أن السير هنري مكماهون كان يفكر في فلسطين حين بذل الوعد باسم حكومته للشريف حسين، أنه رأى من الصواب أن ينص في كتابه على هذا الضمان .

ويوافق مندوبو العرب رئيس القضاة أتم الموافقة على قوله: "إن من المعقول أن نعتقد أن الشريف مكة الذي أبدى اهتماماً مشروعاً بالأماكن المقدسة في الحجاز لا بد أن يكون مدركاً لقوة الشعور المسيحي في هذه المسألة، وعارفاً أنه ما من موظف بريطاني يستطيع أن يتعهد بإعطاء فلسطين لدولة إسلامية أخرى، إلا بتحفظات صريحة، فيما يتعلق بالأراضي المقدسة المسيحية". فأما أن الشريف حسين كان يدرك ويحترم الشعور المسيحي واليهودي فيما يتعلق بالأراضي المقدسة فواضح ليس فقط من كونه لم يجادل قط فيما نص عليه السير هنري مكماهون من وجوب المحافظة على الأراضي المقدسة من الاعتداء الخ، بل من تصريحاته العديدة، وعلى الخصوص

تصريحه للكومندر هوجارث عن استعداد العرب لأن يضمنوا في كل وقت سلامة الأراضي المقدسة، وحرية الوصول إليها، كائنة ما كانت ملة أصحابها .

ويقول رئيس القضاة في الفقرة الثامنة من مذكرته إن ميناء حيفا وغيرها من موانئ الساحل الفلسطيني ذات أهمية من وجهة النظر البريطانية. ويذهب إلى أنه لا بد من أنه كان واضحاً أن بريطانيا العظمى كانت خليقة أن تطلب ضمانات تمنع استعمال أراضي فلسطين على العموم وميناء حيفا على الخصوص، للاعتداء في المستقبل على الأراضي المصرية. فهنا أيضاً نقول بكل احترام: إن رئيس القضاة لا بد أن يكون قد أغفل أن اقتراحات الشريف حسين كانت ترمي إلى عقد محالفة عسكرية بين بريطانيا العظمى وحكومة العرب المستقلة في فلسطين، وإن السير هنري مكماهون من ناحيته اشترط أن يكون المستشارون والموظفون الأجانب الذين تحتاج إلى الاستعانة بهم الدول العربية من البريطانيين وحدهم .

ويقول رئيس القضاة في الفقرة 33 من مذكرته: إنه إذا كان هناك شيء ثابت في هذا النزاع فذاك أن بريطانيا العظمى لم تكن في أكتوبر 1915 حرة في أن تعمل في فلسطين بغير مراعاة لمصالح فرنسا. ثم يقول: إنه قد يكون صحيحاً أن حكومة جلالاته كانت راغبة في تقييد المطالب الفرنسية، وتضييق نطاقها، ولكن هذا ليس معناه أنها كانت حرة في أن تفعل ذلك. ويضيف رئيس القضاة إلى ذلك أن هناك فرقاً بين الرغبة في شيء وإمكان تحقيقه .

ويود مندوبو العرب أن يقولوا إن ما يذهب إليه رئيس القضاة لا ينهض. وسواء أكانت الحكومة البريطانية حرة في الواقع فيما يتعلق بفلسطين والمطالب الفرنسية، أم لم تكن، فإن من الجلي مما ذكره رئيس القضاة أنها كانت راغبة في سنة 1915 أن تخرج فلسطين من نطاق المطالب الفرنسية. وكل شيء يدل على هذا ويعززها. كذلك ما ورد في تقرير اللجنة التي كان يرأسها السير م. د. بنس، وقد تفضل رئيس القضاة بإبلاغنا إياه.

على أن قول رئيس القضاة إن هناك فرقاً بين تمني الشيء وتحقيقه، لا علاقة له بالموضوع، وإن كان من البديهي أنه صحيح. والمهم أن الحكومة البريطانية كانت راغبة في إخراج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسي في المستقبل، وأنها كانت تحاول في مكاتبات مكماهون أن تمهد الطريق لبلوغ هذه الغاية. وهناك فرق كبير بين تحقيق الغرض ومحاولة تحقيقه. ومندوبو العرب يقررون أن الحكومة البريطانية، لرغبتها في مقاومة المطالب الفرنسية فيما يتعلق بفلسطين، حاولت أن تحقق هذه الرغبة بخطوات متتابعة، وذلك أولاً بالامتناع عن أي ذكر لفلسطين حين سردت - في كتاب السير هنري مكماهون في 24 أكتوبر 1915 - تلك الأجزاء من سوريا التي يحتفظ بها من أجل المصالح الفرنسية. وثانياً بعد أن أرسل هذا الكتاب فعلاً بدعوة مندوبي فرنسا إلى لندن، ومحاولة حملهم على التخلي عن فلسطين، وثالثاً في سنة 1916 بالإصرار على النص في اتفاق سايكس - بيكو، على أن تكون فلسطين ذات صبغة دولية. وأخيراً بعد انتهاء الحرب، بمطالبة فرنسا صراحة بالموافقة على الانتداب البريطاني في فلسطين .

هذا هو السياق التاريخي للحوادث التي وقعت بين نشوء الرغبة البريطانية في سنة 1915 وتحقيقها في سنة 1919. ولم يكن كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في 24 أكتوبر 1915 إلا خطوة أولى، من سلسلة خطوات، حاولت بها الحكومة البريطانية أن تدرك غايتها، وأن تخرج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسي في المستقبل، لتدخلها آخر الأمر في منطقة النفوذ البريطاني .

وقد عني اللورد رئيس القضاة، في الفقرة 59 من مذكرته، بأن يلفت النظر إلى أن اتفاق "سايكس - بيكو" ينص على المشاورة مع الشريف حسين فيما يتعلق بنوع الحكومة التي تقام في فلسطين . ويستخلص من ذلك أن من الصعب أن يرى الإنسان كيف يكون من الإنصاف أن يعد الاتفاق نكثاً للعهد مع الشريف حسين .

إن الاتفاق يعد نقضاً للعهد لعدة أسباب، منها: أن فلسطين سبق أن عدت داخلة في منطقة الاستقلال العربي، وأن في كون الحكومة البريطانية تركت الشريف حسيناً في جهل من الأمر دليلاً على أنها كانت تدرك ما في عملها من الحرج. وقد علم بأمر الاتفاق مصادفة بعد عقده بثمانية

عشر شهراً، فاحتج على الحكومة البريطانية، فردت رداً ينطوي على التهرب، وحاولت - في رسالتين أذيعتا فيما بعد - أن تحمله على الاعتقاد بأن مثل هذا الاتفاق لم يعقد قط .

ومن الممكن أن نورد أمثلة أخرى من مذكرة اللورد رئيس القضاة ومن بيانه الشفوي الملخص في محضر الجلسة الثانية - 24 فبراير 1939 - تحمل مندوبي العرب على الاعتقاد بأنه لم يكن على علم تام بالحقائق لما أدلى بهذه البيانات والتعليقات .

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر، تلك الفقرة التي يعرب فيها عن اقتناعه بأن اللورد بلفور حين وضع تصريحه لم يكن يفعل شيئاً يخول اليهود أن يطالبوا بدولة مستقلة في فلسطين. والواقع أن من الحقائق التاريخية أن اللورد "بلفور" لما وضع تصريحه كان يفكر في قيام دولة يهودية في فلسطين في المستقبل. وهذه الحقيقة معروفة أتم المعرفة لمن كانوا على اتصال به في ذلك الوقت وقد أعلنها المستر لويد جورج نفسه وكان يومئذ رئيساً للوزارة وذلك حين أدى الشهادة وأدلى بأقواله أمام لجنة فلسطين الملكية فقد قال ما يأتي :

"إن الفكرة كانت، وهذا ما فسرت به في وقتها، ألا تقام دولة يهودية فوراً بمقتضى معاهدة الصلح، ومن غير مراعاة لرغبات أكثرية الأهالي. على أنه من ناحية أخرى كانت النية - متى حان الوقت لمنح فلسطين نظماً نيابية، واستطاع اليهود في أثناء ذلك أن يغتنموا الفرصة التي أتاحت لهم بإنشاء الوطن القومي، وصاروا أصحاب الأغلبية بين الأهالي أن تصبح فلسطين دولة يهودية". راجع الفقرة عشرين من الفصل الثاني.

وهكذا كان تصريح بلفور مع أنه لم يعد بأكثر من إقامة وطن قومي - كائناً ما كان معناه - في أذهان المستر لويد جورج وزملائه، مقصوداً به أن يكون ستاراً يسمح للصهيونيين من ورائه بأن يوجدوا أغلبية يهودية في البلاد، وينشئوا دولة يهودية في فلسطين. وهذا هو الغرض الحقيقي من تصريح بلفور كما كشف عنه المستر لويد جورج، وكفى به حجة. وفي أثناء ذلك كان الكومندر هوجارث - بناءً على تعليمات الحكومة البريطانية - يؤكد للشريف حسين أن تصريح بلفور ليس

معناه - ولن يسمح بأن يكون معناه - أي تدخل في الحرية السياسية والاقتصادية للعرب في فلسطين .

وقدم اللورد رئيس القضاة قبل نهاية بيانه أنه لا يسعه إلا أن يفند بشدة وينفي بقوة أية تهمة توجه إلى الحكومة البريطانية أو أسلافها بنقض العهد. وما قال مندوبو العرب في المذكرة التي قدموها في 23 فبراير، ولا في ملاحظاتهم الشفوية، أي شيء عن نقض العهد من جانب الحكومة الحاضرة أو الحكومات السابقة. وقد رأوا أن الأحكم والأفضل أن يجتنبوا كل مهاترة وأن يقتصروا على تناول الموضوع المطروح على اللجنة، وهو درس معنى العهد الواردة في مكاتبات مكماهون، وتبين مداها. ومن رأيهم أن من العبث الدخول في بحث للجانب الأدبي للسياسات والوسائل التي اتبعت في أيام الحرب، وأن الخير كله والمزية أجمعها في استخلاص الحقيقة. ويشجعهم على ذلك الغيرة التي أبداهها اللورد رئيس القضاة على اسم حكومة جلالته وسمعتها، وهم يأملون أن يراجع الأمر ويعيد النظر فيما انتهى إليه من رأي بعد أن أدلوا إليه بملاحظاتهم وأفضوا ببعض الحقائق في هذه المذكرة .

ويود مندوبو العرب خاصة أن يلفتوا نظره إلى أن من المرغوب فيه أن يعيد النظر فيما علق به على خطبة اللورد جراي في مجلس اللوردات في 27 مارس 1923. فقد ذهب اللورد رئيس القضاة إلى أن خطبة اللورد جراي قائمة على خطأ صريح في فهم تصريح بلفور، ولا يكاد هذا يكون من الإنصاف للورد جراي، فإن الآراء التي أبداهها تدل على أنه كان على علم صحيح دقيق بما كان يدور برأس المستر لويد جورج فيما يتعلق بمستقبل الدولة اليهودية في فلسطين .

ولا يحاول مندوبو العرب في هذه المذكرة أن يردوا على كل النقط التي أثارها اللورد رئيس القضاة، وإنما اقتصروا على ما بدا لهم أنه فاتته من "الظروف المحيطة" وليس من همهم أن يصدروا حكماً على سلوك الحلفاء في سياستهم في أثناء الحرب، وإنما يريدون أن يقولوا إنه إذا كانت الأخطاء قد ارتكبت والتناقض قد وقع في فورة الحرب، فإن النهج القويم في الوقت الحاضر والذي يقضي به الإنصاف - حرصاً على سمعة بريطانيا العظمى وعلى السلام في فلسطين - هو

الاعتراف بالأخطاء والتناقض والانتقال من ذلك إلى درس الوسائل المعينة على إصلاحها، أو كما قال اللورد جراي "إنه ليكون من المرغوب فيه جداً بدافع من الشرف أن توضع كل هذه العهود جنباً إلى جنب. وفي رأيي أنه يكون من مقتضيات الشرف أن نتأملها بإنصاف، وأن نتبين مبلغ ما بينها من التناقض، وأن نجعل بالنسبة إلى طبيعة كل عهد وموثق وإلى التاريخ الذي قطع فيه وأُعطي. وبعد أن نعرض كل الحقائق على عقولنا، ندرس ما يوجب العدل والإنصاف فعله".

هذه هي ألفاظ ذلك السياسي المشهور الذي أعطيت عهود مكماهون بناءً على تعليماته. والنصيحة التي يقدمها للحكومة هي بعينها ما يدعو مندوبو العرب حكومة جلالته إليه.

الإمضاء

ج. انطونيوس

السكرتير العام للوفود العربية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>